تيسير النجار فريسة الظلم والثلج

باسل طلوزي

ليت الثلج لم يهطل في عمّان، تلك الليلة التي فقدنا فيها تيسير النجّار. ليته فعل وأجّل مدّ بساطه الأبيض عاماً آخر. كنا ظفرنا بعام إضافيّ نحياه مع تيسير، على غرار ابتهال محمود درويش وهو ينادي أصدقاءه: «من منكم تبقّى لأحيا سنة؟... سنة واحدة فقط». غير أنّ هذا الراوغ الأبيض أبى إلا أن يختطف فريسةً أخرى تشاطره البياض. بالطبع، هو تخمين يحتمل الجدل. غير أن من يعرف الثلج وقلب تيسير النجّار جيداً يمكنه أن يتكهّن، ببساطة، أن ثمّة في الثلج خداعاً بصرياً يزيّف وعي ذوي القلوب المسكونة بالظلم الأسود، فيخيّل إليهم أن العالم غدا متشحاً بالعدالة البيضاء، عندها قد يشعرون بأن من حقّهم التخفّف من أسلحتهم، ولو برهة واحدة، والتمتّع باستراحة المحارب. لكنها لحظة كفيلة باختطافهم إلى الأبد؛ لأن الطمأنينة في حياة محارب لم يحسم معركته تعني الموت. هي لحظةٌ أشبه بهدوء يلي عاصفةً لم تنته بعد، وهذا ما لم يدركه قلب تيسير الذي حطّم قضبان قفصه الصدريّ للمرة الأولى منذ غادر جسده القفص الأكبر من سجن الوثبة في الإمارات قبل أعوام، لكنّ روحه أبت إلا أن تحمل القضبان معها؛ لتذكّره دوماً بأن الخلاص من ظلم أنظمة الاستبداد ليس حلاًّ فردياً ينتهي بإطلاق سراح سجين واحد أو اثنين، بل هي حربٌ شموليةٌ ضدّ أنظمةٍ شمولية. كان في وسع تيسير النجّار أن يدّعي الحرية، وفق المنظومة «الفكرية» المتواضَع عليها بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي، التي تعني أن المواطن الصالح هو الذي يحقق شرط «الحياة خارج السجن»، وليس خارج ذلك السلطة ذاتها بإطارها الاستبداديّ المعروف، ففي عرفها أنت محظوظٌ لأنك خارج السجن، وخارج الملاحقة الأمنية، ولأنك على قيد الحياة أيضاً، خصوصاً في الأنظمة الأشد دمويّة. ونظير هذه «النِّعم» المسبغة عليك، يتعيّن أن تبرهن على امتنانك بالولاء، المطلق والطاعة العمياء، لولاة الأمر. فهم الأحقّ بعقلك وبدنك، وهم خيارك الأوحد، وما عليك سوى الانخراط في شروط الحظائر، والامتثال لما يمليه عليك الجزّار.

أبى تيسير أن يزعم ذلك الطراز من الحرية المفصّلة على مقياس أنظمة الاستبداد، فقد خرج وقلبه مثقل بالظلم الذي كان ينخره قبل السجن حتّى، فهو، بطبيعته المرهفة، كان عدوّاً للظلم في أي بقعةٍ من العالم، فكيف وقد وقع الظلم عليه شخصياً، وقاساه نفسيّاً وجسديّاً من خلاوزة إلى دَرَة من الرحمة، فاستطال الظلم في قلبه، ليصبح حرباً ضروساً يستعر أوارها في شرايينه المعذّبة، حدّ أنه لم يكن يشعر فعليّاً بمغادرته سجنه، وكان يستقبل المهنّئين بإطلاق سراحه كسجين يستقبل زوّاراً من خلف القضبان. معضلة تيسير النجّار أنه كان يبحث عن عدالةٍ شمولية، لا فردية. ولهذا لم يكن يشعر بالحرية عندما غادر السجن. ولّا تساءلنا: هل سيهدأ قلب تيسير لو حدثت معجزة، وبرّأته محاكم الإمارات مثلاً، حتى ولو بعد خروجه من السجن، أو قدّمت حكومتها اعتذاراً له، وزعمت أنه «سجن ظلماً»؟ في مثل حالة تيسير، في وسعنا أن نخمّن الإجابة. فقلبه لن يهدأ حتماً؛ لعرفتنا بشخصيته القائمة على مقارعة الظلم من جهة؛ ولأن السؤال نفسه يحمل إجابته الساخرة في علامة استفهامه. ولعلّه من أقبح الأسئلة التي يمكن أن تطرح في أنظمة الاستبداد، وأعني به «السجن ظلماً»، أو «الموت ظلماً». إلى آخر هذا الطراز من المصطلحات؛ وإلا كنا اعترفنا بنقيضها، وأعني به «السجن عدلاً».. و«الموت عدلاً» في بلاد تفتقر إلى العدالة أساساً. ربما تواطأ الظلم والثلج على قلب تيسير في تلك الليلة السوداء، غير أن تيسير ربما أدرك في لحظة كشف بيضاء أن الموت يمكن أن يكون باب الحرية الوحيد من سجنٍ طال أمده، فقرّر أن يأخذ على عاتقه هذا الرهان، غير آبهٍ على ثقةٍ بأن قلبه ما زال في خضمّ المعركة ينادي أموات الحياة العربية: «استيقظوا أيها السجناء».

هواجس الانتخابات الفلسطينية وما بعدها

محمد أبو رمان

على الرغم من الهواجس الكبيرة التي تحيط اليوم بالاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية (في شهر مايو/ أيار المقبل)، إلا أنّ الأكاديمي والباحث الفلسطيني أحمد جميل عزم، يرى (في ندوة حوارية عقدها معهد السياسة والمجتمع في عمّان) أنّ المخاوف والآثار الكارثية المترتبة عن عدم عقد الانتخابات أكبر بكثير مما يعتبرها بعضهم مجازفة كبيرة بإقامتها. لماذا تعتبر الانتخابات مجازفة؟ لأنّ الوضع الفلسطيني ما زال مسكوناً بحالة من فجوة عميقة بالثقة أولاً بين السلطة الوطنية (تحكم نسبياً في الضفة الغربية) وسلطة حركة حماس (تسيطر على قطاع غزة)، ما يجعل احتمالية انفجار الخلافات حتى عقد الانتخابات أمراً محتملاً بشدة. والمشكلة الجوهرية أن نخبةً نافذة في الطرفين، الفتحاوي والحمساوي، تخشى من عقد الانتخابات ومن نتائجها، ما يجعل احتمالية استثمار أي ارتباك أو أزمة فرصة كبيرة لإفشال العملية برمّتها. يضاف إلى ذلك أنّ الأجندة الإسرائيلية وأجندة إقليمية عربية أيضاً لا تريد للانتخابات، ولا المصالحة الوطنية الفلسطينية، النجاح. يجادل عزم بأنّ المهم هو الأجندة الوطنية الفلسطينية، وهي في حياة محارب لم يحسم معركته تعني الموت. هي لحظةٌ أشبه بهدوء يلي عاصفةً لم تنته بعد، وهذا ما لم يدركه قلب تيسير الذي حطّم قضبان قفصه الصدريّ للمرة الأولى منذ غادر جسده القفص الأكبر من سجن الوثبة في الإمارات قبل أعوام، لكنّ روحه أبت إلا أن تحمل القضبان معها؛ لتذكّره دوماً بأن الخلاص من ظلم أنظمة الاستبداد ليس حلاًّ فردياً ينتهي بإطلاق سراح سجين واحد أو اثنين، بل هي حربٌ شموليةٌ ضدّ أنظمةٍ شمولية. كان في وسع تيسير النجّار أن يدّعي الحرية، وفق المنظومة «الفكرية» المتواضَع عليها بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي، التي تعني أن المواطن الصالح هو الذي يحقق شرط «الحياة خارج السجن»، وليس خارج ذلك السلطة ذاتها بإطارها الاستبداديّ المعروف، ففي عرفها أنت محظوظٌ لأنك خارج السجن، وخارج الملاحقة الأمنية، ولأنك على قيد الحياة أيضاً، خصوصاً في الأنظمة الأشد دمويّة. ونظير هذه «النِّعم» المسبغة عليك، يتعيّن أن تبرهن على امتنانك بالولاء، المطلق والطاعة العمياء، لولاة الأمر. فهم الأحقّ بعقلك وبدنك، وهم خيارك الأوحد، وما عليك سوى الانخراط في شروط الحظائر، والامتثال لما يمليه عليك الجزّار.

أبى تيسير أن يزعم ذلك الطراز من الحرية المفصّلة على مقياس أنظمة الاستبداد، فقد خرج وقلبه مثقل بالظلم الذي كان ينخره قبل السجن حتّى، فهو، بطبيعته المرهفة، كان عدوّاً للظلم في أي بقعةٍ من العالم، فكيف وقد وقع الظلم عليه شخصياً، وقاساه نفسيّاً وجسديّاً من خلاوزة إلى دَرَة من الرحمة، فاستطال الظلم في قلبه، ليصبح حرباً ضروساً يستعر أوارها في شرايينه المعذّبة، حدّ أنه لم يكن يشعر فعليّاً بمغادرته سجنه، وكان يستقبل المهنّئين بإطلاق سراحه كسجين يستقبل زوّاراً من خلف القضبان. معضلة تيسير النجّار أنه كان يبحث عن عدالةٍ شمولية، لا فردية. ولهذا لم يكن يشعر بالحرية عندما غادر السجن. ولّا تساءلنا: هل سيهدأ قلب تيسير لو حدثت معجزة، وبرّأته محاكم الإمارات مثلاً، حتى ولو بعد خروجه من السجن، أو قدّمت حكومتها اعتذاراً له، وزعمت أنه «سجن ظلماً»؟ في مثل حالة تيسير، في وسعنا أن نخمّن الإجابة. فقلبه لن يهدأ حتماً؛ لعرفتنا بشخصيته القائمة على مقارعة الظلم من جهة؛ ولأن السؤال نفسه يحمل إجابته الساخرة في علامة استفهامه. ولعلّه من أقبح الأسئلة التي يمكن أن تطرح في أنظمة الاستبداد، وأعني به «السجن ظلماً»، أو «الموت ظلماً». إلى آخر هذا الطراز من المصطلحات؛ وإلا كنا اعترفنا بنقيضها، وأعني به «السجن عدلاً».. و«الموت عدلاً» في بلاد تفتقر إلى العدالة أساساً. ربما تواطأ الظلم والثلج على قلب تيسير في تلك الليلة السوداء، غير أن تيسير ربما أدرك في لحظة كشف بيضاء أن الموت يمكن أن يكون باب الحرية الوحيد من سجنٍ طال أمده، فقرّر أن يأخذ على عاتقه هذا الرهان، غير آبهٍ على ثقةٍ بأن قلبه ما زال في خضمّ المعركة ينادي أموات الحياة العربية: «استيقظوا أيها السجناء».

لا تنتظر الثورة

أيمن نبيل

«الماضي انقضى ويستحيل تغييره»... من هذه البديهيّة الساطعة يمكن مقاربة موضوع «المراجعات النقديّة» التي نطالب بها جميعًا أنفسنا، والقوى السياسيّة العربيّة، عندما تأتي أي مناسبة تخص إحياء ذكرى الثورات العربيّة في شتاء 2011. بناءً على تلك البديهية، تكون المراجعات في حالنا المزري مفيدة حين تنشغل بسؤال المستقبل فقط؛ أي أن وظيفة الوحيدة نقد الواقع استعدادًا لـ«آتي». أما النقد الموجّه إلى أداء الأحزاب ونخب المثقفين، وليس له هدف إلا المحاسبة، وتوزيع الدرجات على من «خان» ومن كان «بطلًا»، فلا داعي له؛ فهو يدور حول أشياء يستحيل تغييرها الآن، ولكنه ينجح في سجن أصحابه داخل الماضي، ويعيد إنتاج ضغائنه الحزى التي قدّت على ما يبدو من الأبديّة؛ فهي لا تنتهي ولا ترتوي، وأودت بأحلام جيلنا الكبيرة في نهاية الأمر. يتحول هذا النوع من «المراجعات» فورًا إلى شتائم وتخوين، وربما تكون فائدتها الوحيدة أنها تسمح للمهتمين والباحثين بالسفر عبر الزمن، ومعايشة نقاشات المرحلة الانتقاليّة بعد الثورات؛ فاصحاب هذا النوع من المراجعات يصبحون، مع الوقت، متحفًا غريبًا ينطق ويتحرك.

تحدّي المراجعات النقديّة الآن هو إخراج النقاش العمومي من حالته المتحفيّة، وإنقاذه من عمليات التحنيط المستمرة. في هذا السياق، أزعم أن أول ما يجب أن نتعلمه هو التوقف عن الرّهان على ثورة قادمة. وإن لم نستطع، فلنراهن عليها متسلحين بخبرة الهزيمة على الأقل. تمنّي قوى حزبيّة معارضة نفسها بأن المخرج من تسلّط الأنظمة/ الميليشيات التي انتزعت الحكم بالثورة المضادّة سيأتي على يد ثورة شعبيّة مثل ثورات 2011. قيام ثورات أخرى غير مستحيل؛ فوادحها موجودة، لكنها مستبعدة لأسباب مختلفة، منها خبرة السلطات اليوم بموضوع الاحتجاجات وأعصابها الأمنية المشدودة، وسحق المجال السياسي وهوامش النقاش العمومي الحر، والتغيّر الجيلي -الثقافي في المجتمعات العربية الشابة، والذي لا يغيره نقاش سجناء الماضي اهتمامًا كما هو متوقع؛ فهم لا يزالون في غمرة عام 2012. هذا إن لم نتحدّث عن البلاد التي اندلعت فيها حروب أهليّة، انهارت معها أجهزة الدولة وسيطرتها الرسمية على الجغرافيا، حينها يصبح قيام ثورات شعبيّة مستبعدًا تمامًا. وعلى الرغم من أن الرهان على اندلاع الثورة يبدو علمنة بشكل ما لعقائد خلاصيّة تعلّق الحركة النضالية والفعل السياسي، في انتظار «ظهور الغائب»، فإن ذلك لا ينفي أهمية الرهان النفسيّة. في نهاية المطاف، تختار الناس وسائلها لتحمّل الواقع، ولكنه يصبح ذا أهميّة سياسية في حالة واحدة: حين يزحزح صاحبه من غرفة الانتظار نحو الاستعداد للحظة الثورة التي يراهن على اندلاعها، مثلًا. أصبح القول إن «عيب ثورات 2011 كان عدم تنظيمها وإنتاجها قيادات» من بديهيات النقاش حول مسارات العقد العربي الفائت، ولكنه قولٌ يذكر لازمةً في الكلام، في حين أن أهمية إدراك هذا النقص في الحركة الشعبية عام 2011 هو بناء الطرف المعوّل على الثورة خطة عمل تعي ذاك النقص، وتهدف إلى تجاوزه بأن يبدأ بتنظيم نفسه، وبعقد تحالفات اجتماعيّة - سياسيّة، مجهزًا بذلك نفسه للحظة الثورة التي «يراها» قادمة، مستفيدًا من تجربة الماضي والتحليلات العلمية لمقاصلها ومحوّلًا إياها إلى خبرة. حينها، يصبح النقاش حول صحة الرهان على الثورة هامشيًا؛ لأن الأطراف السياسيّة تكون قد فعّلت ذاتها المجرّبة، وبأفق جديد داخل دائرة النضال، وانخرطت في ديناميكيّاتها التي تفتح أفق المستقبل على احتمالاتٍ متنوعة؛ فالنضال السياسي يعني مجابهة النظام والتفاوض معه وتعبئة المجتمع وتسييسه، وتدريب الأجيال الشابّة على العمل العام. هذا الأمر حين يستمر وقتًا كافيًا، وينفذ بمثابرة قد لا ينتج شيئًا كبيرًا على المدى القصير، وقد يدفع النظام نحو الإصلاح في ظروفٍ معينة، كما أنه يجهّز القوى السياسية وقواعدها وقطاعات اجتماعيّة مختلفة للّحظة الثوريّة الشعبيّة المُراهَن عليها. من جانب آخر، الدخول في النضال والعمل على تنظيم الذات وإنتاج قيادات سياسية يجهز المجتمع كذلك لـ«الحالة الثوريّة»، وهذا أمرٌ مهم، يتغافل عنه من ينتظر الثورة بسبب سوء الفهم للثورة كمنتج اجتماعي - تاريخي. من ينتظر الثورة يعتقد أنها منتج الغضب الشعبي الخام، وهذا خطأ فادح علميًا، وفيه أيضا شيء من نكران جهود الأجيال السابقة. ما حصل في 2011 مهّد له نضال سياسي استمر عقودًا، ومئات الأعمال الفنيّة والأدبيّة الرفيعة التي انحازت إلى قيم الحرية والعدالة، وجعلت الناس أكثر حساسيّة تجاهها، وكتب ومشاريع تنويرية قادها المثقفون، وجدالات عامة في الصحف المهنيّة، وتدريب على العمل الجماعي والانتظام داخل مؤسسات، مثل الأحزاب والنقابات وهيئات الفلاحين. في كلام آخر، انتظار الثورة لا يكتفي فقط باستعداده المُخيف لإعادة التجربة، بكل أخطائها ونواقصها، وكان شيئًا لم يحدث طوال عشر سنوات، ولكنه أيضًا نتيجة سوء فهم للسابق المنتج للثورة ذاتها. المجتمعات العربية شابّة، وهذا يعني أن فيها الآن ملايين الشباب الذي لم يعرفوا ثورات 2011. وبالتالي، على من يعوّل على الوسائل النضالية الشعبية في التغيير السياسي أن يوصل هذه الأجيال بسياقها التاريخي؛ فالشباب ليسوا متمرّدين أو ثائرين تقدّميين بالفطرة في المجال العام، كما هو دارج في البلاغة «الثورجيّة» الرائجة بيننا. يجب تثقيفهم بثقافة سياسية متنورة، حتى يكون لهم وعي جذري بالظلم، خصوصا أن هذا الجيل يتعرّض إلى حملات قصف ثقافي وأخلاقي مكثف ومتواصل، تحوّل المواطنين إلى رعاع بسياسات إعلامية، وحتى تربويّة، تمجد الطائفية والجهويّة، أو تدعو إلى عبادة الجيش والضباط، وهذه أهوال لم يتعرض لها جيل ثورة 2011.

> أول ما يجب أن نتعلمه هو التوقف عن الرهان على ثورة قادمة. وإن لم نستطع، فلنراهن عليها متسلحين بخبرة الهزيمة

على الرغم من تفهم كابوسيّة الظروف التي يعيشها المجتمع الحزبي السياسي الآن، تبقى محاولة تنظيم القطاعات الشعبيّة وحشد الطاقات أمرًا حاسمًا للمستقبل، وإن لم نحاول فهذا يعني أن عقدًا من علينا، ولم نتعلم منه الأمر المفيد حتى الآن، خصوصا حين نرى جدالات «الثوار» السابقين التي أضحت جدالات رجعيّة، في حين أن النظام العربي، والمليشيات الطائفيّة، تعلمت الكثير في العقد الماضي، وجهّزت نفسها جيدًا لأي حراك شعبي، وتسحق كل محاولة للاحتجاج أولًا بأول، حتى ذاك الذي كان النظام العربي يقبل به قبل 2011.

في حالنا المزري هذا، يغدو انتظار الثورة فعلًا غير ثوري.

(كاتب يمني)

عن رسالة الحسن بن طلال إلى الإسرائيليين

لميس أندوني

لم يفق الأردنيون من محاولة فهم رسالة الملك عبدالله الثاني إلى مدير دائرة المخابرات العامة، أحمد حسني، ووعدت ضمنياً بوقف التدخل الأمني في الحياة السياسية في الأردن، حتى نزلت عليهم صاعقة دعوة الأمير الحسن بن طلال الإسرائيليين إلى إكمال مسيرة «السلام بين الشعوب» التي تبدأ من الأسفل إلى الأعلى، من دون ذكر الاحتلال أو القضية الفلسطينية، وكان المسألة لا تتجاوز خلافات حدودية وصراعات دينية.

دعا الأمير، وبكل صراحة، إلى إحياء فكرة «البينولكس» التي اتفق عليها عمّ والده الملك فيصل الأول (توفي في 1933) مع رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمان (أول رئيس لدولة إسرائيل لاحقاً) عام 1919، بين الأردن وكل الأراضي التي يعيش بها مسلمون ومسيحيون ويهود، لتنظيم تعايش لا يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، بل كحل «للمسألة الفلسطينية»، وبالأصح لإزالة إسرائيل بوجود فلسطينيين في الأرض التي اختارتها الحركة الصهيونية لإقامة مستعمرتها العنصرية، وكأن عقودا من النضال الفلسطيني لم تكن، وشُطبت بجرّة قلم. الملفت في رسالة الأمير الحسن التي نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن كاتبها مثقف بمتاز بالعمق، ويعي أبعاد المعاني التي تضمنتها دعوته، فالقول إن المسيرة يجب أن تبدأ باتفاق على مشاركة مصادر المياه وتقاسمها، إضافة إلى أن لهجة الرسالة وضعت إسرائيل في مصاف أي دولة في المنطقة، بما يتجاوز معاهدة وادي عربة التي وقعها الأردن مع إسرائيل عام 1994، وهي المجحفة بحق الأردن أصلاً، إلى تقديم خطة لاندماج إسرائيل في المنطقة، وكأنها دولة أصيلة، لم تُبن على الاستعمار الإحلالي المستمر وبوحشية ضد الفلسطينيين، ولا تشكّل خطرا استراتيجيا على أمن الأردن واستقراره ومستقبله. ومبعث الاستغراب هنا أن كاتب الرسالة رجلٌ، كما أعرف جيداً، درس الصهيونية وملم بالقانون الدولي والإنساني، وهذا أخطر ما في الموضوع. السؤال الأهم ما هو موقف الملك عبدالله الثاني؟ لا يمكن أن يكون ولي العهد الأردني الأسبق قد فكّر برسالة كهذه من دون علمه، وقد تكون بالون اختبار لردة فعل الإسرائيليين والأميركيين أنفسهم، يقرّر على إثرها الملك تبنّيها رسمياً أو تجاهلها. ولكن حتى لو كانت كذلك، فإنها أسست لروايةٍ خطيرة، تضرب حقوق الأردن والفلسطينيين معاً، فإذا تخلّى الأردن الرسمي عن رواية النكبة والاحتلال وسرقة مياه الأردن وكل الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، فلن يبقى الإحتجّر الإسرائيلي، ويفقد الأردن أي قدرةٍ على الاستجّار بالقوانين والمواثيق الدولية، فعلى الرغم من أن الأمير يدعو إلى حلول تعتمد على أسس القانون الدولي، فإن خطته تتخلى مسبقاً عن هذه الأسس، بدعوتها إلى مشاركة إسرائيل الغاز والنفط والمياه، أي يعطي ضمنيا الحق لإسرائيل بالمصادر الطبيعية والثروات في الأراضي التي احتلتها والتي لم تحتلها. عدا عن أن الرسالة تبرئ إسرائيل، في الدعوة التي تتضمنها إلى وقف تبادل اللوم «بين الطرفين»، وهذا تعبير نسمعه عادة من المسؤولين الأميركيين بغرض حماية إسرائيل وعدم معاقبتها أو الضغط عليها، أي أن إدانة مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات، وهدم البيوت وتهويد القدس، تصبح جزءا من «لعبة تبادل اللوم»، وبالتالي مضيعة للوقت!

> لهجة الرسالة في «يديعوت أحرونوت» وضعت إسرائيل في مصاف أي دولة في المنطقة، بما يتجاوز معاهدة وادي عربة

يقترح الحسن بن طلال حلاً على أساس إقامة الدولتين، الإسرائيلية والفلسطينية، في وقت أصبح واضحاً، ومنذ زمن، «الدولة الفلسطينية» التي ما قد تقبل بها إسرائيل، كيان ممسوخ ومعزول من دون سيادة، تتحكّم إسرائيل بمنافذه وبسمائه وما تحت الأرض وفوقها، وليس تعبيرا عن حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير. ويعني شطب كل الحقوق التاريخية والقانونية، وأهمها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. والسؤال هنا: لماذا يقبل الأردن إعطاء هدايا مجانية تزيد إضعاف موازين القوى المختلة أصلاً؟ كيف يمكن دعوة الأردن الفلسطينيين إلى التخلي عن كل أوراقهم، وبعد ذلك نتحدّث عن حل يقبله الفلسطينيون، إلا إذا كان لا مكان لرأي الفلسطينيين أصلاً؟

وماذا تعني جملة « تقسيم القدس مع

الحسن بن طلال (جان كاتوف/Getty)

مراعاة الديانات الإبراهيمية (الإسلام واليهودية)» من دون ذكر المقدسات المسيحية؟ هل يعني الاعتراف بهيكل سليمان وحائط المبكى، ووضع المقدسات الدينية، بما فيها المسيحية، تحت إشراف السلطات الدينية؟ وماذا عن السيادة على القدس؟ والقدس ليست بمقدساتها فحسب، بل أيضاً بأهلها الذين يتعرّضون لتطهير عرقي يومي لتهجير أهلها وتهويدها، أو أن هذا كلام بعيق «السلام المطلوب».

الأغرب أن تتبنّى شخصية في مستوى الأمير الحسن بن طلال دعوة إلى «تجديد شباب القيادة الفلسطينية» في سياق شرطي لوجودها في القدس، أو ما تسمح به إسرائيل من أرض القدس. هل عدنا إلى محاولات إيجاد قيادة فلسطينية بديلة تقبل هذا السيناريو؟ للتذكير، تجديد شباب القيادة الفلسطينية بحرية سينتج قيادةً لن ترضى الخنوع، فلا عودة إلى روابط القرى، فالقيادات الفلسطينية الشابة، بل والعربية المؤمنة بالقضية الفلسطينية، تعي حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تقبل الانصياع أو الحلول الهزيلة والذليلة. والأمير يعي تماما درجة وعي الشباب الفلسطيني والعربي الذي ما زال متمسّكا بالقضية الفلسطينية، إلا إذا كان الحديث عن قيادات شابّة على قياس ما تريده إسرائيل، فبغض النظر عن نيات الأمير، واعتقد أنه يريد حماية الأردن والنظام، فلماذا يمكن التصديق أن إسرائيل التي أصبحت أشد عنجهية (خصوصا مع معاهدة التطبيع التحالفي مع الإمارات وغيرها) قد تقبل بأي حل يضمن استقرار الأردن؟

قبل قرابة، دعت ورقة سياسية للصهيوني الأميركي، ديفيد ماكوفسكي، وهو من المؤثرين في واشنطن، إلى ضم الأردن إلى صفقة تطبيع جديدة مع السعودية، تضمن مكاسب اقتصادية ومالية له، لتسقط تحفّظه على كل ما رفضه الملك عبدالله الثاني سابقا بخصوص القدس، ويعتقد القائمون على معهد واشنطن للشرق الأدنى، وهو صهيوني، أن الأردن يستثمر أن المعاهدات مع الإمارات وغيرها استبعدته من المكاسب وفرص الاستثمارات. وبعد قراءة رسالة الأمير، يتضح أن أوساط الدولة الأردنية تتفق مع فهم ماكوفسكي، ومنزعجة، فالرسالة تتحدّث عن صفقات أنابيب غاز ونفط في معاهدات التطبيع حُرمت من فوائدها الأطراف والشعوب، وأن أي مسيرة لتحقيق سلام شامل يجب أن تضمن توزيع هذه الثروات من مياه وثروات وإيراداتها على الجميع، بمعنى أن عملية إدماج إسرائيل في المنطقة هي شرط الازدهار والتقدّم لدول المنطقة وشعوبها.

جاءت رسالة الأمير الحسن بن طلال إلى الإسرائيليين، والتي نشرت في «يديعوت أحرونوت» وسط جدل أردني بشأن رسالة معلنة من الملك عبدالله إلى المخابرات العامة، يطلب منها البقاء في اختصاصها، ما يعني انسحاب الأجهزة الأمنية من التدخل في الحياة السياسية، تم جاءت رسالة ولي العهد الأسبق لتعمق الشكوك في أن «العملية الإصلاحية» ليست أكثر من ترتيبات للدخول في صفقة جديدة مع إسرائيل، والكلام الفصل لدى الملك.

(كاتبة من الأردن)

كاريكاتير فهد

هل يعرف المصريون بلادهم حقاً؟

خليل العناني

تثير النقاشات والحوارات التي تتناول الشأن المصري على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصا منصة «كلوب هاوس»، أسئلة كثيرة، بشأن مدى معرفتنا، نحن المصريين، ببلادنا، ومدى عمق هذه المعرفة، وصحة الافتراضات والاستنتاجات التي نستند عليها في تقييم الأوضاع. ذلك أن كثيرا من هذه النقاشات، على الرغم من حيويتها، تكشف عن مستوى مخيف من الجهل بمسائل وقضايا عديدة تمس مختلف جوانب الحياة في مصر، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التاريخية. بل يمكن القول إن جزءا رئيسيا من الأزمات التي تمر بها مصر يعود، في جزء كبير منه، إلى هذا الجهل، وعدم وجود معرفة حقيقية بأمور عديدة تخص هذه الأزمات. ولا يعود الأمر إلى أن الأجيال الشابة ليس لديها رصيدٌ كافٍ من التعليم، بل على العكس، فكثيرون ممن استمعت إليهم، على مدار الأيام الماضية، ينتمون للشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ومن المفترض أن لديهم مستوى جيدا من التعليم الحكومي والخاص، بل إن بعضهم قد نالا قسطا من التعليم في الخارج، خصوصا في أوروبا وأميركا.

على سبيل المثال، حضرتُ أكثر من لقاء على منصة «كلوب هاوس»، يتم فيها تناول جماعة الإخوان المسلمين، خصوصا في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير (2011). وقد سمعت فيها جميعاً كلاماً عجيباً عن الجماعة بشكل يعكس، ليس فقط جهلاً بها وبتاريخها وبتنظيمها وبطريقة عملها، وإنما أيضا يعكس جهلاً مخيفاً بمعلومات أساسية حول تاريخ مصر المعاصر، خصوصا منذ بدايات القرن الماضي والسياق السياسي والاجتماعي والفكري الذي نشأت فيه هذه الجماعة. ويتجاوز الأمر هنا مسالة الخلاف الفكري والسياسي والأيديولوجي مع الجماعة، وهي مسألة أصبحت شديدة الانقسام والاستقطاب في مصر وداخلها، ليصل إلى حالةٍ من الغُصاب الجماعي الذي يريد «نسف أفراد الجماعة من الوجود»، على نحو ما قال أحد المعلّقين في أحد النقاشات على «كلوب هاوس» قبل أيام.

ولعل هذا ما دعاني كي أفتح نقاشاً هادئاً عن الجماعة منذ نشأتها عام 1928 وحتى قيام ثورة يناير، بحكم دراستي لها على مدار العقد ونصف العقد الماضيين. وقد استمر اللقاء حوالي ست ساعات متصلة من الحديث والرد على أسئلة المتداخلين الذين وصل عددهم، في بعض الأحيان، إلى نحو 620 شخصاً من مختلف التوجهات الفكرية والأيديولوجية. وبقدر ما كانت الجلسة ممتعة إلى درجة أنني لم أنتبه بالوقت الذي مرّ سريعاً، بقدر ما تأكد لي أننا، نحن المصريين، لا نعلم شيئاً عن مجتمعنا وعن فاعليه السياسيين، وذلك بعيداً عن المواقف الفكرية والأيديولوجية.

مثال آخر على ذلك، شاركت في أحد النقاشات عن مياه النيل وسد النهضة وتأثيره على تدفق المياه إلى دولتي المصب، مصر والسودان. وقد أخافني حجم الجهل وغياب المعلومات الصحيحة لدى كثيرين عن مياه النيل، ودول حوضه، ومصادره، وحجم المياه التي تصل إلى مصر منه سنوياً، وبالقطع، هناك عدم معرفة أو دراية بسد النهضة وتداعياته الكارثية على مصر على المدى الطويل. ولولا أنه كان في الحوار شاب سوداني متابع جيد للموضوع، ومتمكّن من معلومات كثيرة عن سد النهضة وتداعياته، لكانت كارثة. وفي موضوع ثالث كان يناقش «اليسار المصري»، شعرت بقدر كبير من السطحية في تناول الموضوع لدى بعض المتحدثين، خصوصا من الشباب الذين لم يقرأوا عن الحركة اليسارية المصرية، ولا يعرفون متى تم تأسيس الحزب الشيوعي المصري، ولا ما حدث له، سواء من حزب الوفد الذي حظره في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين، ولا علاقته بالحركة الوطنية المصرية، أو بنظام ما بعد يوليو 1952، على الرغم من أن هذه مسائل تكاد تكون جزءا أصيلا من تاريخ مصر المعاصر.

تكشف هذه الأمثلة الثلاثة، وغيرها، أن الأزمة المصرية لا تكمن في الانقسام والاستقطاب السياسي، وما ترتب عليه من احتقان وتوتر بين مختلف القوى والفصائل السياسية، وإنما في الجهل، والتجهيل الذي يبدو متعمّداً، الذي تعيشه قطاعاتٌ واسعةٌ من الشعب المصري. على الأكثر من ذلك، يبدو أن هذا الانقسام ما هو إلا مجرّد عرَض لمرض الجهل الذي يضرب أركان المجتمع. ولو كان المرء سيئ النية لقال إن ثمة أطرافاً في الدولة المصرية تستفيد من هذا الجهل وتوظفه لصالح بقاء هيمنتها على الشعب، من خلال سرديتها وروايتها عن المجتمع وقواها السياسية، وضمان عدم وجود أية سردية مناقضة لهذه السردية الرسمية. وهنا يحضرني القول المأثور لعبد الرحمن الكواكبي «أضرُّ شيء على الإنسان هو الجهل، وأضرُّ آثار الجهل هو الخوف».

> الانقسام في مصر مجرّد عرَض لمرض الجهل الذي يضرب أركان المجتمع

(كاتب وأكاديمي مصري)

الانتخابات الفلسطينية وتعقيداتها

حسام كنفاني

لا يزال الحديث عن الانتخابات هو الطاغي فلسطينياً، رغم بدء تسلل الشكوك حول احتمال إجرائها، ولا سيما في ظل التوقعات بما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات داخلية، تحديداً على الساحة الفتحاوية، في ظل ما يبدو إصرار القيادي الأسير مروان البرغوثي على الترشح للانتخابات الرئاسية ونيته الدخول بقائمة في انتخابات المجلس التشريعي. ورغم كل الإجراءات التي تقوم بها السلطة بقيادة محمود عباس لضرب هذا التوجه، ومنها تفصيل قانون انتخابي على مقاس القوى الفاعلة في «فتح»، إلا أنه لا يبدو أنها قادرة على إحباط الحالة الانقسامية في حركة «فتح»، بل هي تزيدها. وتؤدي كل يوم إلى انشقاقات جديدة في الحركة، ليصير الحديث عملياً وواضحاً عن ثلاثة أجنحة تتصارع على أصوات الناخبين التقليديين لـ«فتح»، وهو ما سينعكس بالضرورة على النتائج الانتخابية، سواء التشريعية أو الرئاسية.

قيادة السلطة باتت تدرك هذا الواقع، وهي تعمل جاهدة للحد من التداعيات المرتقبة، إن على شكل قوانين أو تحالفات، إلا أن الأمور تزداد تعقيداً. السلطة، بدءاً من قانون الانتخابات، حاولت استشراف ما قد تحمله الانتخابات من انعكاسات على المستوى التمثيلي لـ«فتح»، باعتبارها الحزب الحاكم. فالقانون الانتخابي الجديد، وعلى عكس ما كان عليه الأمر في الانتخابات السابقة، لم يعد يسمح بالترشح الفردي، وبالتالي يحصر المنافسة بين القوائم. وفي ظل التفاهم القائم اليوم بين حركتي «فتح» و«حماس»، والحديث عن الدخول في قوائم مشتركة، وخصوصاً في الضفة الغربية، فإن النتائج ستكون محسومة سلفاً بالنسبة إلى الثنائي الفلسطيني الحاكم في الضفة وغزة، إلا في حال دخول طرف قوي على الخط، هو الأمر الذي لم يكن محسوباً بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، فنوايا مروان البرغوثي للدخول كطرف أساسي في الانتخابات، وخصوصاً خصوصا حين نرى جدالات «الثوار» السابقين التي أضحت جدالات رجعيّة، في حين أن النظام العربي، والمليشيات الطائفيّة، تعلمت الكثير في العقد الماضي، وجهّزت نفسها جيدًا لأي حراك شعبي، وتسحق كل محاولة للاحتجاج أولًا بأول، حتى ذاك الذي كان النظام العربي يقبل به قبل 2011.

في حالنا المزري هذا، يغدو انتظار الثورة فعلًا غير ثوري.

(كاتب يمني)

العالم يخرج من غرفة الإنعاش

فاطمة ياسين

لا تقارن اللحظات الحالية بتلك التي عاشها العالم في مثل هذه الأوقات العام الماضي، حين تحرّكت قصة الفيروس القاتل عبر الأروقة، وبدأت مستشفيات العواصم في أوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية تستقبل الحالات المصابة، وانتشرت أخب

استحقاقات المغرب وضرورة التخلية قبل التحلية

عمر المرابط

في احترام تام للمواعيد الدستورية، وفي عز الأزمة الصحية، ستشهد المملكة المغربية خلال سنة 2021 انتخابات تشريعية وبلدية لتجديد مجلس النواب أي الغرفة السفلى للبرلمان المغربي التي ستنبثق منها الحكومة المقبلة، كما ستجرى أيضا انتخابات محلية ستفضي إلى تجديد المجالس البلدية، وتؤثر بعد ذلك في انتخابات مجلس المستشارين (الغرفة السفلى) ومجالس الجهات، وعليه يمكن أن نقول إن هذه الانتخابات ستحدد المسار السياسي للمغرب لعدة سنوات. لا ينكر ناكر أن المغرب يحتل رتبة متقدمة في مؤشر الديمقراطية العالمي من بين كل الدول العربية عدا تونس، بل إنه يتقدم عليها في الاستقرار السياسي، ويشكل نموذجا في احترام بعض المعايير الديمقراطية، سمحت له باحتلال هذا المنصب المتقدم نسبيا بين دول العالم الثالث وبين الدول العربية والإسلامية. لكن، وبالرغم من هذا، فإن دولا عديدة جنوبي الصحراء تتقدم على المغرب في هذا التصنيف، نذكر منها السنغال، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، تنزانيا أو كينيا. الاستحقاقات الانتخابية تكلف الدولة المغربية حوالي مليار ونصف مليار درهم مغربي أي ما يعادل 170 مليون دولار ونفقاتها لا يمكن تقليصها بأي حال من الأحوال. وإذا كانت الدولة المغربية قد عقدت العزم على الاستمرارية في هذا المسار الديمقراطي الهجين، يبقى التساؤل المطروح: هل تقبل الدولة المغربية بالتكلفة الديمقراطية أيضا لتحقيق تطلعات الشعب المغربي في الوصول إلى ثقافة ديمقراطية شاملة، وفي ربط حقيقي للمسؤولية بالمحاسبة، وفي البلوغ إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي محاربة الريع والفساد، وغيرها من الملفات التي أضحت مجرد شعارات لا يثق بها أغلب المغاربة؟

المغرب اتخذ مسارا جديدا منذ وصول الملك محمد السادس إلى السلطة، وقفز قفزة نوعية سنة 2011 بدستور جديد وبممارسة سياسية تقدمية يمكن أن يكون أبرزها احترام نتائج الانتخابات والابتعاد عن منطق التزوير الذي كان سائدا، في اتجاه حياد سلبي يلقي اللوم على السياسيين، وعلى الأحزاب السياسية، ويتهمها بضعف تأطير المواطنين ومن ثمّة يحملها المسؤولية المعنوية عن ضعف المشاركة السياسية وتبخيس العمل السياسي.

عندما تريد السلطة الحقيقية في المغرب بلوغ هدف معين فهي تعمل على تحقيقه بكل الوسائل الممكنة وتضع كل إمكانياتها لذلك، وهذا ما لاحظناه في حملة التلقيح التي جعلت المغرب يتفوق على الكثير من الدول المتقدمة في نسبة الملقحين ضد فيروس كورونا، مما يفيد بأنه عندما تلتقي الرغبة الصادقة والإرادة الحرة بالتنظيم المحكم والترتيب المضبوط، فإن النجاح يكون حليف كل مثابر.

لكن في المقابل، ألم تكن هناك تراجعات وانتكاسات في المجال السياسي بصفة عامة، والديمقراطي والحقوقي بصفة خاصة؟ تراجع تجلّى في عودة أم الوزارات، أي وزارة الداخلية، إلى سابق عهدها من قوة ومن قبضة حديدية ومن مقاربة أمنية، أحرجت وتحرج كل السياسيين. انتكاس ظهر في العديد من المحاكمات القضائية ذات الصبغة السياسية، ما أدى إلى سجن العديد من المناضلين والصحافيين، وارتداد في المسار السياسي، حيث إنه وبالرغم من أن رئيس الحكومة ينتمي لحزب سياسي فهو لا يملك تطبيق برنامجه ولا احترام وعوده، لأنه وبكل بساطة لا سيطرة له على كل الوزارات ذات الثقل الداخلي أو الخارجي، أي ما يعرف بالوزرات السيادية.

هي حكومة سياسية في شقها الظاهر يتحمل مسؤوليتها أمام الشعب التحالف الحزبي الحاكم ظاهرا، لكنها في صلبها حكومة تكنوقراط من أبناء الدولة العميقة الذين رضيت عنهم الدولة ورضوا عنها، تتحكم في المشهد السياسي بجر خيوط اللعبة، إما مباشرة بالتدخلات المباشرة حينا أو بالتوجيهات حينا أخرى، وإما بطريقة غير مباشرة بإصدار التعليمات للأحزاب السياسية لاتخاذ مواقف معينة، فهي تكاد تشبه مسرحية أغلب ممثليها «كراكيز».

فهم المواطن المغربي مَن بيده حقيقة السلطة التنفيذية، وأدرك أنه مهما تغيرت الحكومات، فإن الدولة مستمرة في سياساتها، فابتعد عن أمر يرى ألا طائلة من ورائه. وعليه، اتضح للعيان أن العزوف الانتخابي داء لا دواء له سوى رجوع ثقة المواطن في المؤسسات، وحتى كلمة رجوع جازفنا باستعمالها، فالثقة لم تتواجد أصلا منذ نشأة الدولة الحديثة ومنذ الاستقلال. أما الرفع من مستوى المشاركة السياسية فلن يتأتى إلا بمدى الرهانات التي يمكن تحقيقها عبر صناديق الاقتراع، وعبر إعطاء

> قطار الانتقال الديمقراطي أصبح دون قاطرة مع ذهاب كبار زعماء الأحزاب السياسية

مضمون سياسي حقيقي للانتخابات، وعبر الامتداد المجتمعي للأحزاب السياسية بما يسمح لها بالقدرة على التعبئة الفعلية وتجديد النخب.

كيف يمكن للدولة المغربية أن تكسب ثقة المواطن في المشهد السياسي المغربي وهي تقوم بنقض عرى ديمقراطية ضعيفة وهجينة عروة عروة؟ قطار الانتقال الديمقراطي أصبح دون قاطرة مع ذهاب كبار زعماء الأحزاب السياسية، ومن المعلوم أن صيرورة الانتقال الديمقراطي لا تتم بالتدافع بين الأقطاب السياسية وبين أجهزة الدولة، إذ إنه كلما خفَتَ صوت النضال كلما خبا نبراس ضوء الديمقراطية، وكلما انخفض سقف المطالب تقلص هامش الحرية، وكلما ازدادت الرقابة الذاتية كلما تغولت الأجهزة وضعف هامش المناورة والتحرك. على سبيل المثال، نمط الاقتراع لا يسمح لأي حزب بالحصول على الأغلبية، وهو السبب الحقيقي لعدم وجود حكومات قوية، والاضطرار إلى تحالفات هجينة تجمع بين الإسلامي والشيوعي والليبرالي والاشتراكي، ورغم هذا نسمع أصواتا مدفوعة الأجر تطالب بحكومة وحدة وطنية حيث لم تكفها ألوان قوس قزح في التشكيلة الحكومية. وعوض معالجة الداء بتغيير في القانون الانتخابي في الاتجاه الصحيح، نرى محاولة للمزيد من التقسيم والتشتيت باعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين، وليس عدد المصوتين، فيتساوى الغث والسمين وتتفرق أصوات الناخبين بين «قبائل» الأحزاب السياسية، كي تتبخر الفائدة من التصويت، وهذا عين التبخيس الدافع للعزوف ولتكريس المخاصمة بين المواطنين وصندوق الاقتراع، هو منطق «وداوني بالتي كانت هي الداء».

أختم بمثال آخر، فمغاربة العالم ما زالوا ينتظرون تنزيل مضامين الخطاب الملكي لسنة 2005 الذي وعدهم بالمشاركة السياسية والتمثيلية في البرلمان، كل الأحزاب المغربية تساند هذه المشاركة قولا وفعلا، وبالرغم من كون هذه النقطة متضمنة في كل البرامج الانتخابية للتحالف الحكومي، لم تستطع الحكومة تطبيقها وتنزيلها ولن أفشي سرا إذا قلت إن القرار بيد من بيده الأمر. هي إذن تخلية ضرورية قبل أية تحلية لتكريس الانتقال الديمقراطي في المغرب، تخلية بالمضمون قبل الشكل، فالشوائب بانت والعيوب ظهرت والتجربة أفادت والإصلاح في ظل الاستقرار لا مناص منه.

(كاتب وباحث مغربي)

من ينتخب السلطة في بلادنا؟

ماجد الشيخ

ما زالت طريةً تلك السردية غير العجيبة التي حملت دونالد ترامب إلى رئاسة البيت الأبيض في الولايات المتحدة، بقوة المال والعقارات ومليشيات اليمين المتطرّف، وقد حكم أربعا عجافا، شابه بها ما نراه اليوم في بلادنا من سلطاتٍ غير منتخبة من الدواخل الوطنية، بقدر ما يجري تنصيبها من مرجعيات الهيمنة الدولية وأجهزتها الأمنية والمخابراتية. وحتى وهو يغادر البيت الأبيض، حاول ترامب، كما فعل ويفعل سلطويون كثر في بلادنا، وفي ما يشابهها من بلدان، التمسك بمواقعهم من دون وجه حق، حيث لا قيمة للعملية الانتخابية، ولا ثقة بقوانين الانتخاب؛ القابلة دائما للخرق والتزوير والتأويل، وحتى إلغاء نتائج الانتخابات في نظر مواقع السلطة الأبرز في الدول الفاشلة.

أي ديمقراطية هي هذه؛ هنا وهناك وهنالك؟ وقد شكلت وتشكل «ديمقراطية» إعادة اختيار السلطة كما «انتخابها»، عملية سطو وابتزاز، لا تقود إلا إلى تصفيح الاستبداد وهيمنته، وإطالة عمره المقترن بعمر السلطة منذ ولدت أول مرة. هذا هو حال «ديمقراطية» السلطة في بلادنا، حين لا ولم تنل شعوبنا جرّاءها، سوى الخراب والدمار لتطلعاتها في أن تحكم نفسها بنفسها، وفق نظرية «حكم الشعب للشعب من أجل الشعب»، وهي النظرية التي يشهد على غيابها تاريخنا كله، وصولا إلى العصر الحديث، المفترض أنه عصر الخيارات الحرّة والمستقلة، المعمّدة بحرية الانتخاب وديمقراطية الاختيار، وهي الخيارات التي طالما طمستها السلطة الأبوية، والسلطات التي تفرّعت عنها ومنها، إما بالتوريث، أو بالاغتصاب مرة، وبالفرض والإكراه مرات، وحوّلت الدولة المعاصرة إلى كيان هش، تهيمن عليه سلطةٌ تستبدّ به، وكأنه ملكية خاصة بها ولها، بغض النظر عن دورها أو أدوارها الوظيفية المفترض أنها تعود إلى الصالح العام والمنافع العامة. وهذا هو على الأقل الدور المنوط بمؤسسات الدولة، قبل أن تحوّلها السلطة إلى ملكية خاصة بها ولها ولعائلاتها، حيث أصبحت الدولة رهينة تلك العائلات السلطوية، وذلك بقوة الأمر الواقع والاستتباع لخارج إقليمي أو دولي، لا بقوة أي شيء آخر. ذلك هو حالنا اليوم مع الدولة والسلطة، وأزعومات الديمقراطية والانتخابات الحرّة، في وقتٍ بدا ويبدو وفي ضوء الخبرات المعاشة مع ما تسمى العملية الانتخابية في بلادنا، أن السلطة لا يمكنها التسامح مع بدائل لها، حين تخسر الانتخابات، لتسلمها لغيرها، وإلا لما كانت ستُقدم عليها أصلا. ولذلك تسعى إلى عمل المستحيل، من أجل أن تجدّد أو تمدّد لذاتها، مهما تكن النتائج، وكأنها مالكة الزمام الأبدي، على ما استوت على عروشها سلطويات استبداد جمهورية، تقمّصت روح ملكياتٍ تمسمرت على عروشها بفعل دساتير ملكية وإرث ملوكي استملاكي، ملك السلطة والوطن والشعب بدون منازع.

لقد مرّ وقت غير قليل على المتاجرة بمسألة الديمقراطية والاقتراع الانتخابي، وكأنها الترياق الشافي لحل مسائل تداول السلطة وانتقالها أو تغييرها عبر صناديق الاقتراع. ثم تبين، في أوقاتٍ لاحقة، وبفعل سلوك السلطة وممارساتها غير السوية، أنها ليست كذلك، بل هي السم الزعاف القابل لمنح هذه السلطة أو تلك إكسير حياةٍ يمدّ بعمرها ويطيل غيها وجورها على الناس؛ الأمر الذي يستدعي، بالتأكيد، ثورة الناس عليها لتغييرها وقبعها من جذورها.

هذا هو الجانب المعتم من سلوك السلطة، في مضيّها العمل على ديمومة بقائها سيدة السلطة المطلقة، وكأن لا حق لأي آخر أو آخرين منافستها، أو ربح أي جولةٍ من جولات الاقتراع. لكن الأسوأ هو ما تلجأ إليه أطراف السلطة في دعاياتها الانتخابية،

> متى كانت السلطة في بلادنا منتخبة، ومن ينتخبها للقيام بما تقوم به من أدوار ووظائف، وعلى أي أساس برنامجي يمكن أن تحاسب؟

وما تسرفه من شعارات، واتهام المنافسين والخصوم بالتخوين الوطني والتكفير الديني، وتركيب حكايا وسرديات أفظع من ارتكابات أهل السلطة، في لعبةٍ من أقذر أنواع القتل والاغتيال السياسي وتزوير ملفات ملفقة عديدة. وهنا تتساوى كل السلطات الراحلة والقادمة، لا فرق بين أخلاقيات هذه السلطة أو تلك وقيمها؛ فالكل في طاحونها وميادينها سواء. بالطبع، تختلف ديمقراطية الشعوب الوطنية عن التي تسعى إلى فرضها دول الغرب على شكل ديمقراطيةٍ كولونياليةٍ مشروطة، تختلف في مراميها وأهدافها عن تلك الوطنية، ما يهدف وهدف إليه الغرب منذ تبنّي محاولات فرض الديمقراطية بالقوة والإغراءات، جعل الدولة/ الدول المراد دمقرطتها تابعةً غير مستقلة، بقدر ما هي مرتبطةٌ ارتباطا وثيقا باستراتيجياتٍ غير وطنية، تضرّ إضرارا مؤكّدا بقضايا ومصالح وتطلعات الشعوب التواقة للحرية والاستقلال، والتحرّر من مكبلات كولونيالية الغرب الاستعماري.

يبقى السؤال الأكثر إلحاحا المطروح في واقعنا العربي المأزوم: متى كانت السلطة في بلادنا منتخبة، ومن ينتخبها للقيام بما تقوم به من أدوار ووظائف، وعلى أي أساسٍ برنامجي يمكن أن تحاسب، ومن يحاسبها في ما لو قصّرت؟ وهي القادمة على صهوة المال والجاه وربما السلاح، وبدعم قوى إقليمية/ دولية، مهمتها الرئيسة التحكّم والسيطرة داخل الدول التي تحكمها سلطة داخلية ممسوكة، تابعة لسلطةٍ خارجيةٍ هي الناخب الأبرز في عالم السلطات والدول التابعة.

(كاتب فلسطيني)

حراك الجزائر... حدود الممكن وفرص التغيير

خليل بن الدين

قرأ مذيعا نشرة الأخبار الرئيسية في التلفزيون الحكومي الجزائري برقية لوكالة الأنباء الرسمية، استدعت معجم اللغة المخشبة، وحاولت تشويه مظاهرات الذكرى الثانية للحراك الشعبي، فكالت للجزائريين الذين خرجوا في كل الولايات (المحافظات) تُهم التلاعب بمصير البلاد. أصرَّت المظاهرات على زخمها، وسلميتها، بينما أنكر التلفزيون الرسمي صور جحافل البشر السائرة في شوارع المدن، وفي وسط العاصمة، وغيَّبها. غاب أيضاً عن المنابر الإعلامية الرسمية، وما يسير في رَكبها من صحف وتلفزيونات ومواقع خاصة، أن النهل من منبع الجحود، قد ولّى زمنه، في عصر منصات التواصل الاجتماعي والفضاءات الإعلامية المفتوحة.

حاولت السلطة إفراغ الذكرى الثانية للحراك من محتواها، أرادت تحويلها إلى مجرّد احتفالات خاوية المعنى، وإلى فعالياتٍ فولكلورية بالية يتزعّمها موظفو الإدارة، طواعية أو كرهاً. تدنى منسوب الثقة إلى أقل مستوياته، تجاهلت السلطة أن الفطنة لدى الشارع تجاوزت مفاهيم أدواتها القديمة. هي التي لا تريد عيش الراهن بكل تحدّياته، تنكُر الواقع بكل متغيراته، وتُقدِّم قرارات إدارية تتخذها، على أنها إنجازاتٍ من رحم الحراك. آخر القرارات في هذا الشأن، رفع عدد الولايات (المحافظات) من 48 ولاية إلى 58، تقع كلها في المناطق الجنوبية الصحراوية التي انتبه سكانها إلى أن نصيبهم من التنمية كان قاحلاً أعواماً عديدة، فهبّوا إلى الحراك، مطالبين بحقهم فيها، خصوصاً أن أرضهم هي منبع الغاز والنفط اللذين يشكلان دخل الجزائر الأساسي. لا تشكل الزيادة في عدد الولايات إلا أعباءً مالية جديدة، وتضخّماً في عدد المسؤولين المحليين، وسينتبه بعض السكان المحليين، المنتشين بارتقاء بلداتهم إلى مصافّ ولايات، إلى أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرّد تشديد لقبضة مركزية، على مفاصل الجسم الإداري المترهّل الذي لا يتحرك إلا بمهماز من سلطات المركز في عاصمة البلاد، التي يعود إليها جميع الفاعلين المحليين، للبتّ في أي مسألةٍ من مسائل التنمية، والاقتصاد أو السياسة، لأن القضية ليست في العدد، بل في إيجاد تصوّر جديد للتسيير الإداري والتنموي للأقاليم، لضمان انسيابيةٍ ومرونةٍ في الاستثمارات، ولضمان تمثيل حقيقي للسكان، وإطلاق للحرّيات، وليس مجرد أرقام تضاف إلى ميزانية الدولة المنهكة أصلاً بالنفقات الزائدة، غير المهيكلة، وإلى الفساد المستشري في كل الهيئات والمناطق.

ما زالت السلطة أيضاً تغلق منافذ العاصمة، للحد من تدفق المتظاهرين إليها من المناطق الأخرى. على الرغم من ذلك، تظاهر سكان العاصمة، ومن نفذ إلى قلبها من الأقاليم، واعتقلت الشرطة عدداً منهم، فمحت بذلك قراراً كان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قد اتخذه بإطلاق سراح معتقلي الحراك ليلة ذكراه. تتباين الرؤى بين سلطةٍ تستعمل أدوات الشد، والجذب، والمجتمع المدني، في مواجهة إطلاق الحريات العامة، من دون المساس بالحقوق الدستورية في هذا المجال.

سياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها السلطة دفعتها إلى إعلان تعديلٍ حكومي، مهمته تهدئة الجبهة الاجتماعية المتوترة نتيجة عدد من الأزمات والمشكلات التي فشلت الحكومة السابقة في إيجاد حلٍّ لها، بزعم أن من شأن تغيير الوزراء أن يعطي نفساً آخر للحكومة، ومن ثمّة هواء جديد في غرف السلطة المعتمة. بين مَن يصف الحكومة الجديدة بأنها حكومة تصريف أعمال، نظراً إلى أن تسميتها جاءت على مقربةٍ من انتخابات نيابية، ومَن يعتبر أن المشكلة الجزائرية سياسية بامتياز،

> يطالب المجتمع بالتغيير، وتُفضل السلطة الركون إلى غريزة البقاء، وبين المفهومين بون شاسع

ولا تمثل الحكومة، تمظهر تكنوقراطي لسلطة تغيّر الوزراء كلما أرادت أن تفسح المجال أكثر لنفسها في الاستمرارية على النهج نفسه، تدفع بهم كبش فداءٍ لأزمة تتجاوزهم، ولا يستطيعون أمامها القيام بأي فعل، أو رد فعل، إلا ما يرد من بعضهم من حديث سرّي، لعدد من المقرّبين، عن عجزهم عن اتخاذ القرارات الصائبة، في مجال اختصاصهم، نظراً إلى تدخل «مراكز قوى» في قراراتهم، إما بتعديلها، أو توجيهها، أو حتى بإلغائها. وهناك أيضاً من يتحدّث عن تدخلها بفرض أسماء في الحكومة، ليست مؤهلةً بالضرورة لتسيير الوزارات المكلفة بها، وهو ما قد يؤكد حقيقة تعدّد مراكز صناعة القرار.

قد يقول قائل إن التعديل الحقيقي للحكومة يجب أن ينطلق من انتخاباتٍ تشريعية نزيهة، يُختار فيها شخصياتٍ فعالة يمكنها إحداث التغيير، وإن على الحراك أن يتأسّس من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية والمجالس المحلية المقبلة، وإن النظام الذي بُني على عقيدة حكم منذ الاستقلال، عام 1962، لا يمكن أن يتغير بسهولة، فمن دون وصول الحراك إلى مبتغاه نضال سلمي دائم، ونفَس طويل، ومشاركة في المؤسسات الشرعية، المحلية والوطنية، لقطع الطريق على الانتهازيين، وأكلة الولائم، والغنائم.

جميلٌ أن تحلم الجماهير بغد أفضل، والغد الأفضل لا سبيل أمامه إلا مواصلة العمل السياسي السلمي، وتنمية نباهة العقل، والوعي لدى الجماهير، ووضع الجزائر فوق كل اعتبار، وتجاوز لغط التفاصيل والهوامش.

(إعلامي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads